المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

05/06/2015

مساجين يتصلون بالوزيرة بسيمة الحقاوي على هاتفها المحمول

SGMI3

قامت بسيمة حقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، يوم الأربعاء الماضي، بزيارة المركب السجني عكاشة في الدار البيضاء، رفقة عضوة في المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ونقل موقع «كود» عن مصادر متطابقة أن زيارة بسيمة للسجن جاءت بعد ربط معتقلين الاتصال بها على هاتفها المحمول، مطالبين إياها بزيارتهم لعرض معاناتهم عليها، بعد عدم إيجاد شكاياتهم المتكررة أذانا صاغية. وحسب ما علمته «كود»، فإن المعتقلين يشتكون من تنقليهم إلى سجون أخرى، وهو ما صعب عليهم التركيز في مراجعة دروسهم استعدادا لاجتياز الامتحانات.

اليقظة و المراقبة الشعبية بابن جرير في محك إعداد و تتبع و تقييم السياسات العمومية.

بتاريخ 5 يونيو, 2015
بقلم هيئة التحرير

في ندوة عمومية يوم أمس الخميس بقاعة الندوات بحي مولاي رشيد بابن جرير نظمتها جمعية حركة التويزة بشراكة مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش و المجلس الإقليمي لشباب الرحامنة ، انبثقت توصيات و خلاصات انصبت حول التداخل و الترابط و العلائقية بين المجتمع المدني و المنتخبين بضرورة تفعيل السياسات الإرادية.و من قلب هذه المبادرة التمهيدية طالب رئيس الجماعة الحضرية لابن جرير التهامي محيب بالمزاوجة بين الخطاب و الممارسة و ترسيخ ثقافة التفاعل بين الفاعل السياسي و المدني و طالب نائبه الأول عبد العاطي بوشريط بتبسيط الخطاب و الجرأة في تناول القضايا معتبرا بأن تمة خطاب متضخم يتجاوز حدود الفعل و بأن هناك تناقض بين النية و الفعل و من تم طابع الاستعجال الذي يقتضيه الانتقال من مستوى التقييم إلى التقويم.أما رئيس جمعية حركة التويزة خالد مصباح فقد خلص إلى مأسسة المجتمع المدني بدعوة صريحة إلى تشكيل شبكة لصياغة تصور جديد للأدوار الدستورية الجديدة الموكولة و المسندة للمجتمع المدني باعتباره قوة اقتراحية ضاغطة قادرة على الفعل العميق المهيكل للسياسات العمومية.
و تجدر الإشارة إلى أن الندوة و إن استطاعت ملامسة بعض الإشكالات التي مازالت حجرة عثرة في وجه المجتمع المدني كي يلعب وظائف موازية للحكومة و الدولة فإنها لم تستطع أن تجعل من محطتها الأولى لحظة تقييم و تقويم حقيقيين بغياب جلي و واضح للهيئات المدنية بكل مكوناتها و بغياب التفاعل الضروري في ندوة كان يعول عليها منظموها بأن تشكل انطلاقة يقظة شعبية و مراقبة جماعية و جماهيرية للسياسات العمومية بابن جرير.ليبقى السؤال مطروحا حول كل الأدوار الدستورية التي يتغيب عن مواعيدها المجتمع المدني المحلي بابن جرير و ندوة يوم أمس الخميس شاهدة ناطقة باستعراض نظري و تخلف في ميدان تحرير التفعيل سجين مجاهيل الفكر و الاختراق و الطقوس المدنية المرعية!!!

http://www.bladpress.com/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%82%D8%B8%D8%A9-%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%82%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D8%A8%D9%86-%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D9%81%D9%8A/

لقاء بين السفير الأمريكي وحقوقيين في بيت أوجار

احتضن بيت محمد أوجار، السفير الدائم للمغرب في مكتب الأمم المتحدة بجنيف، لقاء وديا وغير رسمي بين السفير الدائم للولايات المتحدة بمكتب الأمم المتحدة بجنيف ومجموعة من الحقوقيين البارزين بالمغرب، حول التجربة المغربية في مجال حقوق الإنسان. اللقاء حضره الأكاديمي عبد الله ساعف، وإدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وخديجة السيوري، رئيسة جمعية عدالة، وبوبكر لاركو، رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، ومصطفى المنوزي، رئيس المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، وخالد الشرقاوي السموني، الرئيس السابق والمؤسس للمركز المغربي لحقوق الإنسان، والحبيب بلكوش، رئيس مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية، وعبد الحفيظ بوسيف، المدير التنفيذي لمركز الشروق حول الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأحمد أرحموش، رئيس الائتلاف من أجل الأمازيغية، والبشير الدخيل، رئيس منتدى البدائل، إضافة إلى أسماء أخرى

http://m.alyaoum24.com/313692.html

كمال عماري: لنجعل من الذكرى يوما وطنيا لمناهضة التعذيب

بقلم: سعيد مولاي التاج

بكل تأكيد أن الشهيد كمال العماري ليس ملكا لجماعة العدل والإحسان وحدها وإن كان أحد نشطائها، بل هو ملك للحركة الاحتجاجية المغربية التي كان اسمها وشعارها في فترة من الفترات 20 فبراير، وقد تتخذ اسما آخر وشعارا ثان، فكمال –رحمه الله تعالى– هو ملك للشعب المغربي الذي راكم طوال عقود من مسيرة التحرر والانعتاق مئات من الشهداء والمنفيين والمعتقلين والمختفين القسريين، وبالتالي فإحياء ذكرى استشهاد كمال وإخوانه شهداء الحسيمة الخمسة، هو دين في عنق كل المغاربة بجميع انتماءاتهم ومؤسساتهم لعدة أسباب:

1– لأن كمال عماري سقط ضحية التعذيب في معركة الحرية والكرامة، ومعارك تحقيق الكرامة والحرية في المغرب مستمرة حتى سقوط الاستبداد وإقامة مجتمع ديمقراطي، ينعم فيه المغاربة جميعا بالعدالة والمساواة والكرامة.

2– لأن كمال عماري وباقي الشهداء راحوا ضحية التعذيب، والتعذيب لايزال يمارس في مخافر الشرطة ومديريات الأمن وعلى يد رجال السلطة بشهادة المنظمات الدولية، آخرها تقرير منظمة العفو الدولية الذي نشر في 20 ماي 2015 والذي رصد 173 حالة تعذيب، وأكدت المنظمة إن قوات الأمن "تستخدم الضرب المبرح والأوضاع الجسدية المنهكة والخنق والإيهام بالغرق والعنف النفسي والجنسي وأساليب تعذيب أخرى بهدف انتزاع اعترافات بالجرائم أو إسكات الناشطين والمعارضين" ، ومع هذا ما تزال الدولة تصر على تقييد جرائم التعذيب والقتل ضد مجهول كما في حالة الحسيمة.

3– لأن القضية يتداخل فيها الحقوقي والإنساني مع القانوني، فالمعركة مستمرة وعلى كل السياسيين والحقوقيين أن يشاركوا فيها جميعا، فقضية التعذيب جريمة كبرى على الجميع أن يتصدى لها، وهي أول أصنام الاستبداد التي ينبغي أن تحطم، لأنها أول تعبير حقيقي على رغبة الدولة في طي ملف التعذيب ومصداقية الشعارات المرفوعة من طرف المؤسسات الرسمية.

4– لأنها تعهد دولي قانوني بنص الاتفاقيات الدولية، التي صادق عليها المغرب يلزم السلطة في المغرب بتنفيذه، ومن جملتها:

أ– اتفاقية "مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللانسانية أو المهينة"في 21 يوليوز 1993.

ب– البروتوكولات الاختيارية: البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية OP1–PDCP، البروتوكول الاختياري الملحق بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ((OP–CEDAW، البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب في 16 أكتوبر 2006.

ج– القانون 12–124 الذي صادقت عليه لجنة العدل والتشريع بمجلس النواب في 22 يناير 2013.

د– انضمام المغرب في 24 نونبر 2014، للبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والمصادقة على المادة 17 التي تنص على إحداث آلية وطنية للوقاية من التعذيب "تتمتع باستقلال وظيفي وباستقلالية العاملين بها وبتوفر خبرائها على القدرات والدراية المهنية والموارد اللازمة للاضطلاع بمهامهم" . وهو ما كان موضوع ندوة دولية نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوم 12 ماي 2015 بالرباط.

5– لأنه مادام الجلادون القتلة لم يقدموا للمحاكمة، ومادامت الحقيقة لم تظهر للعيان، ومادامت الدولة لم تتحمل مسؤوليتها السياسية والجنائية والمدنية، رغم صدور تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي نص صراحة على لسان ذ. ادريس اليزمي، أمام مجلسي البرلمان في 16 يونيو 2014، في تقرير يلخص عمل المجلس خلال الفترة الممتدة من مارس 2011 إلى غاية متم سنة 2013، على "الاستعمال المفرط وغير المتناسب للقوة أحيانا مما تسبب في بعض الحالات في المس بالحق في الحياة (آسفي وآسا) والمس بالسلامة البدنية لبعض المحتجين وخاصة في صفوف النساء والقاصرين ومداهمة بعض المنازل خارج القانون وأيضا تعرض بعض عناصر القوات العمومية للعنف" .

لهذه الأسباب وغيرها يكتسب الاحتفاء بالذكرى الرابعة لاستشهاد عماري رمزيته السياسية والحقوقية، وينبغي أن نجعل من ذكرى استشهاد كمال عماري يوما وطنيا لمناهضة التعذيب، ومناسبة للقطع مع ممارسات سنوات الرصاص، وفرصة لتكريس ثقافة حقوق الإنسان وتفعيل اتفاقية مناهضة التعذيب وإعمال الآليات الدولية والوطنية للتصدي لهذه الظاهرة، خاصة المادة 17 من البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، التي انضم إليها المغرب في 24 نونبر 2014.

تاريخ النشر: الخميس 4 يونيو/حزيران 2015

http://www.aljamaa.net/ar/document/95616.shtml

جمعية حركة التويزة ابن حرير و ندوة عمومية حول دور المجتمع المدني في تتبع السياسات العمومية

الجمعة 5 يونيو 2015

شعلة بريس

نظمت جمعية حركة التويزة ابن جرير والمجلس الاقليمي لشباب الرحامنة بشراكة مع اللجنة الجهوية لحقوق الانسان مراكش اسفي و بمشاركة الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب ندوة عمومية حول دور المجتمع المدني في اعداد وتتبع وتقييم السياسات العمومية الخطة الحكومية للمساواة "أكرام "نمودجا صباح اليوم الخميس 04 يونيو2015 بقاعة الندوات بحي مولاي رشيد بابن جرير والتي عرفت حضور رئيس المجلس الحضري مولاي محب التهامي وعدد من الفعاليات الجمعوية النشيطة و وسائل الإعلام المحلية قدمت فيها عروضا قيمة من طرف عدة أساتذة صبت كلها في أهمية انخراط المجتمع المدني في الدينامية الجديدة لتعزيز قيم المواطنة و التشاركية و الرفع من منسوب الثقة بين كل المتدخلين و الشركاء سواء كانوا مؤسسات حكومية أو وطنية أو جمعيات المجتمع المدني ،كما عرفت القاعة التي شهدت حضور لافت للعنصر النسوي نقاشا عميقا ومستفيظا وتفاعليا تمخضت عنه عدة توصيات لمأسسة هذا العمل وطبعه في كتيب سيكون رهن إشارة الجميع فور وجوده.

http://www.choalapress.com/%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%8A%D8%B2%D8%A9-%D8%A7%D8%A8%D9%86-%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D9%88-%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9-%D8%B9%D9%85%D9%88%D9%85

جمعية حركة التويزة تساهم في حلحلة النقاش حول السياسات العمومية والمجتمع المدني بالرحامنة

2015-06-04 14:06:00

عبد الرحيم الغازوي

دور المجتمع المدني في إعداد وتتبع وتقييم السياسات العمومية، كان اليوم الخميس 04 يونيو 2015محور ندوة عمومية بابن جرير احتضنتها قاعة الندوات حي مولاي رشيد ،الندوة من إعداد وتنظيم جمعية حركة التويزة فرع ابن جرير والمجلس الاقليمي لشباب الرحامنة وبشراكة مع اللجنة الجهوية لحقوق الانسان مراكش اسفي.

في كلمة تقديمية لموضوع الندوة تحدث السيد خالد مصباح رئيس جمعية حركة التويزة عن الدواعي والخلفيات القمينة وراء اختيار موضوع تقييم السياسات العمومية ودورالمجتمع المدني في ذلك خاصة بعد دستور 2011 الذي أقر بدسترة المجتمع المجتمع المدني وأدواره ، لتعطى الكلمة لشركاء الجمعية في هذا النشاط الذين دعموا وثمنوا هذه المبادرة وأهميتها في حلحلة واقع المجتمع المدني والمسؤولية الملقاة على عاتقه في المشاركة والمتابعة والتقييم للسياسات العمومية.

بعد دلك تقدم ثلة من الاساتذة/ت لبسط محاور كبرى لموضوع الندوة بداية بمداخلة الاستاذ حميد اعبيدة " مساهمة المجلس الوطني لحقوق الانسان في تعزيز وحماية الحقوق الانسانية للمرأة"، حيث بسط الكلام حول المنطلقات التي يشتغل عليها المجلس ،كما دعا الى تنزيل مقتضيات الدستور الجديد خاصة في شقه الحقوقي مؤكدا على ثوابت يدافع عنها المجلس منها سمو حقوق الانسان مبدأ المناصفة التعامل مع حقوق الانسان كما هو متعارف عليها دوليا ويتجسد ذلك حسب رأيه في مطلب الخطة الوطنية من اجل الديموقراطية وحقوق الانسان المطلب الاساس للمجلس الوطني لحقوق الانسان.

كما حاولت الاستاذة الزوهرة افلاحن في مداخلتها "حماية وتعزيز حقوق المرأة بين التشريعات الوطنية والدولية" الحديث عن جملة من القوانين الدولية والوطنية التي تعزز ثقافة حقوق المرأة ومدى البطيء والتراجع المسجل في التعاطي معها وطنيا.

مداخلة أخيرة للأستاذة بهية الزويني باسم الجمعية الديموقراطية لنساء المغرب تحت عنوان " الخطة الحكومية للمساواة ّ إكرامّ التحديات والمعيقات " وهي مناسبة تحدثت فيها الاستاذة عن تجربة ميدانية لجمعيتها حول خطة المساواة وما يعترضها من عوائق في جملتها عدم تجاوب جل القطاعات الحكومية مع مطالب الحركة النسائية مما يبطل من مفعولية هذه الخطة .

نقاش مستفيض تلى هذه المداخلات حيث تفاعل الحاضرون/ت مع مضامين هذه المداخلات بالايجاب والسلب والغاية هو طرح اشكالات اساسية من قبيل هل هناك مجتمع مدني في المغرب؟ ما حدود فعله وأدواره ؟ مطلب تفعيل دور المجتمع المدني كما هو مدستر . هل هناك تراجع لأدوار هذا المجتمع .مطلب الفعل في هذه الوضعية رغم الاكراهات وغيرها من الاشكالات

تجدر الاشارة أن الندوة عرفت حضورا ملفتا للعنصر النسوي ، فاعلين/ت جمعويين وحقوقيين واعلاميين بالمنطقة والجهة.

http://www.rhamna-online.com/index.php/permalink/4043.html

المكتب الوطني للشبيبة الاتحادية ينظم ندوة حول موضوع "مستقبل الحريات في ظل مشروع القانون الجنائي الجديد "

يتشرف المكتب الوطني للشبيبة الاتحادية، بدعوتكم لحضور أشغال الندوة التي سينظمها حول موضوع "مستقبل الحريات في ظل مشروع القانون الجنائي الجديد"

بمساهمة كل من :

– الأستاذ محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

– الدكتور عبد العزيز العتيقي أستاذ جامعي.

– الأستاذ شقران أمام محام.

وذلك يوم السبت 06 يونيو 2015، على الساعة العاشرة صباحا، بمقر الحزب بأكدال.

http://www.usfp.org.ma/ar/index.php/component/k2/item/433-2015-06-04-11-58-17

BOUYA OMAR

«Ce sera lui ou moi!»

MAP

783/44

Cette déclaration de Lahoussine Louardi est désormais célèbre. Elle a été faite au Parlement lors d'une séance de questions orales, à propos de Bouya Omar.

Un rapport élaboré il y a quelques mois par le CNDH sur la santé mentale au Maroc a pointé du doigt les défaillances de tout un système, soulignant notamment les conditions atroces dans lesquelles vivent des citoyens confiés au mausolée Bouya Omar.

Au Parlement, le 19 mai, Lahoussine Louardi, ministre de la Santé, a déclaré que 80% des patients concernés, parqués par 6 à 30 dans une même chambre, avaient arrêté leur traitement médical. Il a proposé de les transférer dans des établissements de santé mentale. D'ailleurs, le ministre de la Santé, qui a passé près de 18 mois à étudier ce dossier, est aussi entré en contact avec les familles des patients, dont le nombre global avoisine les 2.000 personnes. Il s'est même engagé à fermer le mausolée et ses dépendances et à prendre en charge les pensionnaires. Louardi a ainsi pris toutes les mesures pour fermer, dans les plus brefs délais, les maisons situées aux alentours du mausolée Bouya Omar où des patients souffrant de troubles psychiques et mentaux sont séquestrés et ce, en collaboration avec les autorités locales de Kelaât Sraghna, a-t-il expliqué. Le médecin-ministre ne s'est pas laissé intimider par la sainteté du Marabout Bouya Omar. Il a affirmé respecter le Saint homme, mais il est déterminé à libérer de l'emprise de Bouya Omar ces patients souffrant de troubles mentaux. «Bouya Omar est un saint homme pour qui j'ai beaucoup de respect (...), mais j'ai des différends avec ceux qui retiennent et maltraitent des personnes souffrant de troubles mentaux».

Un business rentable pour les «gérants» de Bouya Omar, lesquels empochent plusieurs millions de dirhams!

Lahoussine Louardi prend ainsi des décisions courageuses. Mais il a besoin d'être aidé pour assumer cette engagement et ne pas être jeté en pâture au cas où le lobbying concerné par cette affaire bougerait...■

Bouchra Elkhadir

LE CNDH VEUT PLUS DE PROTECTION POUR LES JOURNALISTES

Le CNDH vient de rendre public son avis sur le projet de Code de la presse. Dans ce document, il plaide pour un texte plus libéral.
Alors que le Code de la presse doit être prochainement présenté au Parlement, le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) livre son avis sur le texte.

D'abord le CNDH a tenu à exprimer ses réserves sur les qualificatifs donné à la définition de l'information « claire, précise et concise » qui « risque d'élargir le pouvoir discrétionnaire du juge ». Le CNDH juge que le renvoi aux « règles de rédaction professionnelle reconnues » suffit à définir une information.
Le Conseil recommande également l'intégration d'un article reconnaissant « la présomption de bonne foi des journalistes ». Une suggestion motivée par le fait que le Conseil estime que « la présomption de bonne foi prévu à l'article 96 de l'avant-projet a une portée limitée puisqu'elle concerne uniquement la publication des informations sur les affaires en cours devant la justice ». L'institution dirigée par Driss El Yazami veut faire de ce point un « principe majeur déterminant l'interprétation juridique de toute disposition légale régissant l'exercice de la liberté des médias ».

Le document du CNDH fait également part de la volonté du Conseil de « consacrer le principe de protection des journalistes dans le cadre de l'exercice de leur profession ». Afin d'arriver à cette consécration, l'institution suggère une série de mesures, législatives mais pas uniquement. Le CNDH recommande également de sensibiliser les personnes détentrices d'informations sensibles. Parmi lesquels les représentants de « l'appareil judiciaire, des membres de la force publique et du personnel militaire, ainsi que des journalistes et de la société civile ». Enfin, les dernières mesures visent à surveiller le signalement des agressions visant les journalistes et à poursuivre et signaler les commanditaires de ces actes d'agression.

Dans son avis, le CNDH plaide également pour la limitation des cas dans lesquels la justice peut demander à un journaliste de révéler sa source. Les cas où un journaliste peut être appelé à révéler sa source doivent, selon le Conseil, être « définis d'une manière précise et explicite » et justifiés « par un impératif prépondérant d'intérêt public ». On notera bien qu'en vertu de l'éthique journalistique, un journaliste ne doit pas révéler ses sources. Cette éthique n'a, toutefois, aucune valeur juridique.

Presse électronique
L'avis du CNDH porte également sur la presse électronique. A ce sujet, un article du projet de loi élaboré par Mustapha El Khalfi prévoit que « le journal électronique qui s'inscrit volontairement au domaine [avec une extension en] « .ma» est éligible pour bénéficier des mesures incitatives

publiques dédiées à ce secteur ». Pour le CNDH ce point doit être supprimé afin d'éviter tout « effet discriminatoire » pour les supports n'ayant pas fait ce choix.

Dans son avis, le CNDH suggère également d'amender les dispositions de l'article 218-2 du Code pénal relatif à l'apologie du terrorisme. A titre d'exemple, le Conseil suggère au ministère de la Communication de s'inspirer du Conseil de l'Europe, qui définit l'apologie du terrorisme de la manière suivante : « la diffusion ou toute autre forme de mise à disposition du public d'un message, avec l'intention d'inciter à la commission d'une infraction terroriste, lorsqu'un tel comportement, qu'il préconise directement ou non la commission d'infractions terroristes, crée un danger qu'une ou plusieurs de ces infractions puissent être commises ».

http://www.marsadhouriyat.org/reports/view/521